

هيئة الاتصالات تؤكد استقلاليتها: لا إمكانية لعلاقة تعاقدية بأي طرف

ذلك إطلاعها بمهامها الرقابية والتنظيمية المنصوص عليها في عقود الإدارة الجديدة مع شركتي الخليوي. وأعربت الهيئة عن أسفها للغط القائم حول حقها بالتوجه إلى الإعلام توضيحاً لأهدافها وخططها في خدمة قطاع الاتصالات والاقتصاد اللبناني وتنفيذاً لسياسة الحكومة اللبنانية كما أوضحها البيان الوزاري، يهتم الهيئة أن تذكر أنها، كمؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية مع خضوعها لرقابة ديوان المحاسبة، يتوجب عليها كلما كان ذلك ضرورياً لتأمين المصلحة العامة وتطوير قطاع الاتصالات وضمان حقوق كافة الأطراف العاملة فيه وحقوق المواطنين، التوجه إلى الإعلام لشرح مقاربتها للمسائل والتحديات المطروحة والمهمة لقطاع الاتصالات، وقد جاء بيان الهيئة الصادر في الربع الأول من العام الجاري تنفيذاً لذلك. أخيراً، شكرت الهيئة وزير الاتصالات على غيرته على هيئة وحصانة الهيئة «التي تأتي تأكيداً لحرص الهيئة الشديد وممارستها المستمرة لمبادئ الشفافية في إدارتها التنظيمية والمالية».

أصدرت «الهيئة المنظمة للاتصالات»، أمس، بياناً عقبته فيه على بيان وزير الاتصالات شربل نحاس الصادر الثلاثاء، وشكرت فيه مجلس الوزراء على موافقته على مرسوم السلفة المعدل، وشكرت تفهم الوزير لوضع الهيئة المالي المأزوم وتعاونيه لتحرير السلفة المالية التي مكنت الهيئة أخيراً من دفع رواتب وأجور مستحقة لفريق العمل لديها بعد 3 أشهر، لكنها أكدت حرصها التام على تطبيق القوانين المرعية الإجراء، وخاصة قانون الاتصالات ٤٣١/٢٠٠٢ في تعاطيها مع الوزارة، كما أكدت ضرورة وحتمية التعاون بين المؤسسات، بما فيه مصلحة المواطنين، وهي سعت ولم تنزل تسعى إلى تحقيق هذا التعاون على كافة المستويات. واذ نُهت بجهود الوزير في مجال دعم استقلالية الهيئة المالية والإدارية وحرصه على هيبتها وحصانتها، أكدت الهيئة أنه وفق أحكام قانون الاتصالات لا إمكانية لدخول الهيئة بأية علاقة تعاقدية مع أي طرف آخر وإنما تشكل موازنتها عند الموافقة عليها أصولاً، المستند الوحيد الذي يرعى مصادر تمويل الهيئة لقيامها بكافة مهامها الرقابية والتنظيمية ومسؤولياتها المنصوص عليها في القانون، بما في